الفصل الخامس عشر

عصر الاستعمار

المرحلة الأولى

ليس هناك ما يصور عنصر النفاق في الزحف الأوروبي على أفريقيا كما صورته الخمسة والثلاثون عامًا في غموضها الكامل، والتي تلت مسرحية التمزيق والمنافسة الدولية؛ فالقارة كانت مطمعًا لرؤساء الوزراء ومجالس الوزارة الذين كانوا يقضون الأوقات المتتابعة من أجل أفريقيا وكلما اجتمعوا لبحث ودراسة أفريقيا وولجوا كل الأبواب وسلكوا كل الطرق السياسية، كانوا يتجنبون قيام حرب عالمية لتقسيم أفريقيا.

وقد أخذ التوتر الدولي يزداد حدة بسبب نقص المساحات غير المحتلة في أفريقيا؛ وبمعنى آخر التوسع في المستعمرات الأفريقية، فكلما ازداد الوصف زادت الرقعة المستعمرة أو الموضوعة تحت الحماية. وقامت الدول الاستعمارية بتمزيق أفريقيا كتأمين لها في المستقبل ولم يكن هذا نتيجة وجود خطط تقتضي التقسيم. ولهذا كان هدف هذه الدول أن يكون دخلها السنوي من مستعمراتها في حدود المعقول.

لم يكن المستعمر يهتم بصناعات المستعمرة وزيادة إنتاجها وتقدم شعوبها. وهل التقدم سريع أم بطئ واقتصاديات البلاد مستقرة أم غير مستقرة؟. بل كل ما يهم المستعمر توازن الميزانية سواء كانت المستعمرة

تحكمها حكومة أوروبية أو عن طريق شركات استغلالية. وحتى أوائل القرن العشرين لم تكن أوروبا في حاجة إلى زيادة المنتجات الأفريقية. وإن كانت الحالة ستتغير في يوم من الأيام.

واستمرت هذه الحالة من جانب الحكومات الاستعمارية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومن الغريب أن تقع المسؤولية على عاتق حكومات استعمارية صغيرة تتكون من بضعة أعضاء. فقد أوفد جونستون لإيجاد إدارة استعمارية في نياسالاند في حدود ١٠ آلاف جنيه سنويًّا. كما أن كونفيل بدأ إدارة محمية أوغندا بميزانية قدرها ٥٠ ألف جنيه سنويًّا وكان لوجارد يتولى الحكم في نيجيريا الشمالية بميزانية بلغت ١٠٠ ألف جنيه. في الوقت الذي كان تعداد هذا الإقليم عشرة ملايين نسمة. (جنيه لكل ١٠٠ شخص في السنة). أما فرنسا، فقد أهملت سياستها التي تقضي بأن تقتصر تجارة المستعمرات مع العاصمة ورحبت بأي صورة من صور التجارة يكون من شأنها الإقلال من عبء المصروفات عن العاصمة.

وبهذه الصورة سارت سياسة الاستعمار، فلم يستطع جونستون بعشرة آلاف جنيه في السنة إلا أن يكون جيشًا قوامه ٧٥ ألف جندي تحت قيادة ضابط بريطاني واحد، وأي زيادة سواء في الحياة المدنية أو العسكرية فكانت من الدخل العام للمستعمرة إذا وجد هذا الدخل. أما لوجارد فقد حكم نيجيريا الشمالية بمعاونة أربعة من الأوروبيين وقوة من حدود أفريقيا الغربية بلغ عددها ألفين أو ثلاثة آلاف جندي تحت قيادة ١٢٠ ضابطًا وضابط صف أوروبي. وكان يمكن إمارات الهوسا تجنيد أضعاف مثل هذا العدد إلا أن قوات الاستعمار كانت أكثر تنظيما وتفوقا في التسليح. ومع ذلك، فإن

الاستعانة بمثل هذا العدد الضئيل من قوى الاستعمار يقتضي الحذر والحيطة؛ فأي هزيمة أو كمين كفيل بالقضاء على القوة كلها.

إن أول ما اهتمت به حكومات الاستعمار تثبيت أقدامها وتوطيد سلطانها. وكان محل تلك السلطة هو الضرائب، وذلك لأنه في الحالات التي تعتمد حكومة الاستعمار فيها على مواردها دون اللجوء إلى المواطنين، فإنه كان يكفي لتوطيد السلطان كلمات عادلة منصفة وإذا أرادت الحكومة أن تغطي نفقات الاحتلال، فإنه الاختيار الحقيقي للحكومة. ولذلك كانت تعمد الحكومات إلى إنشاء نواة اجتماعية تحيط بها داخل العاصمة ثم تأخذ هذه النواة في التوسع والازدياد كلما زادت موارد الدولة وتعلمت الحكومات الاستعمارية من التجارب أن المواطنين لا يبقوا صامتين في انتظار أن يأتي عليهم الدور ليصل إليهم التنظيم ويدخلوا تحت الإدارة الاستعمارية، بل إنهم كانوا يستمرون في تجارة العاج وشراء السلام ثم يبدأون في استعداء المناطق المجاورة على الحكومة الاستعمارية؛ فكانوا يقطعون أسلاك البرق ويهاجمون القوافل ويردون اللاجئين إليهم من المناطق التي تم إخضاعها للإدارة الجديدة فطاردتهم الحملات. وفي أثناء إنهماك القوة الاستعمارية في هذه العمليات، كانت النواة المحيطة بالحكومة تثور وكانت هذه حياة المستعمرات.

نتج عن هذه الحالة أزمات عنيفة أدت إلى تعزيز القوات في المستعمرات ورفع النصاب المالي المقرر لكل مستعمرة، فمثلًا ارتفعت ميزانية نياسالاند من ١٠ آلاف جنيه إلى ١٠٠ ألف جنيه وميزانية أوغندا من ٥٠ ألف جنيه إلى ٤٠٠ ألف. ثم بدأ التحسن في بعض المستعمرات

وبدأت الميزانية المعتمدة للمستعمرة في الانخفاض تبعًا لزيادة الدخل في المستعمرة.

وفي عام ١٩١٤ فشلت حكومة ليوبولد في الكونغو في إدارة المستعمرة وعجز الدخل عن مواجهة المصروفات، فاستعان الملك بجنود من المواطنين لضمان حصول الحكومة على نصيبها في المطاط والعاج ولضمان مصالح الشركات المستغلة في الكونغو. وفشلت هذه الوسيلة كذلك في التحصيل. وأمام الرأي العام العالمي، اضطر الملك إلى النزول عن استغلال الكونغو لمصلحته والنزول عن إمبراطوريته الخاصة للحكومة البلجيكية في سنة ١٩٠٨. وبذلك أصبح الكونغو مستعمرة بلجيكية بعد أن كانت ملكًا خاصًّا للملك.

وانتهاء الإعانة المالية للحكومة الاستعمارية رهن بإدخال الإقليم تحت حكم الإدارة المدنية. وبمعنى آخر، فإن الاكتفاء الذاتي للمستعمرة يتحقق كلما تحول نظام الحكم من النظام العسكري إلى المدني. ولهذا السبب تجد بعض المؤرخين يطلقون على هذا التحول اصطلاح (التهدئة أو التسكين) ويأتي بعد ذلك دور القانون والنظام. وفي الواقع أن التقدم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بازدياد طرق المواصلات. فقبل فرض أي ضريبة، يجب أن يكون لدى الأفراد ما يزكونه ثم يبيعونه وقبل وجود المحصولات الزراعية، أن تكون هناك وسائل للنقل لتنقل المحصولات إلى الأسواق.

وأوضح مثل على ذلك هو محمية أنهار الزيوت في إقليم نيجيريا الشرقية، حيث يعتبر زيت النخيل المحصول الرئيس للمستعمرة. ومع وجود

الدلتا المتعددة الأفرع، تيسرت وسائل للنقل وهيأت تلك الظروف للمستعمرة الخضوع للتنظيم والإدارة ومن ثم دفع الضرائب دون حاجة إلى إعانة مالية من الدولة المستعمرة. والمثل الواضح المضاد لذلك هو أوغندا، حتى وصول سكة الحديد من ممباسا إلى بحيرة فيكتوريا وذلك سنة ١٩٠٠- وقبل هذا التاريخ كان العاج السلعة الوحيدة التي تصدرها البلاد مع صعوبة في النقل.

وما أن تيسرت وسائل النقل حتى أمكن تصدير الجلود والمطاط والشمع والعديد من البضائع الطبيعية التي وجدت لها أسواقًا في الخارج. كما أصبح الطريق مفتوحًا لإدخال زراعة القطن والبن اللذين أصبحا المحصولين الرئيسين ولم يدفع سكان نيجيريا الشرقية الضرائب إلا بعد ما يقرب من العشرين عامًا، عندما زادت خطوط السكك الحديدية واستعملت سيارات النقل وزاد استعمال المراكب التجارية. فقد بقي هذا الإقليم تحت الحكم العسكري حتى عام ١٩١٠ ولم تقم الإدارة المدنية كاملة إلا سنة ١٩١٩.

*هل تغيرت الحياة العادية للفرد خلال الحكم الأوروبي الاستعماري؟

هذا سؤال ليس من السهل الإجابة عليه ويمكن إجراء المقارنة بين الأقاليم التي استعمرها الأوروبيون لاستغلال ثرواتها ومناجمها وبين المناطق الأخرى التي استعمرها للتجارة وللسيطرة عليها لتأمين تلك التجارة. ويندرج تحت النوع الأول روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند وكينيا وكذا مستعمرات البرتغال في أفريقيا الشرقية والغربية والمستعمرات الألمانية

في أفريقيا الشرقية وجنوب غربي أفريقيا والكاميرون والكونغو الرنسي والبلجيكي. في تلك المناطق فقد آلاف الأفريقيين أراضيهم الزراعية وأرغم أكثرهم على الهجرة من الأراضي التي كانوا يزرعونها وفقدوا ما جاورها من أراض؛ وترتب على ذلك أنهم عند ما أرادوا تغيير الأراضي الزراعية التي أخذها منهم المستعمرون، وجدوا أنفسهم مبعثرين في أراض يجب عليهم استئجارها.

وقد عانى السكان من الاضطراب نتيجة لهجرة الأوروبيين. كما تأثر الأهالي تحت إلحاح شركات المزارع والمناجم في طلب المزيد من العمال وطلب الحكومات المزيد من الأيدي العاملة لإنشاء وصيانة السكك الحديدية وتعمير الطرق وإقامة المباني، حتى أصبح العمل سخرة سواء للمصلحة العامة أو الخاصة. كما يمكن اعتبار قصر الأعمال الشاقة على المواطنين فقط، كان من النتائج غير السارة لحكم الأوروبيين.

وبالنسبة للأفريقيين، فلم يكن أهم عنصر في تلك المرحلة هو بقاء الأوروبيين أو غيابهم أو قرارات الأرض أو العمل ولم يكن اختلاف سياسة استعمارية عن أخرى بالأمر المهم؛ بل الشعور بأن المستعمر يستغلهم ويستغل موارد بلادهم لمصلحته والشعور بالذل والهوان. هذا ولم تهتم أي حكومة استعمارية بنشر التعليم ولم تفتح المدارس وكانت تعتبر إرساليات التبشير هي المدارس الوحيدة في ذلك الوقت.